تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

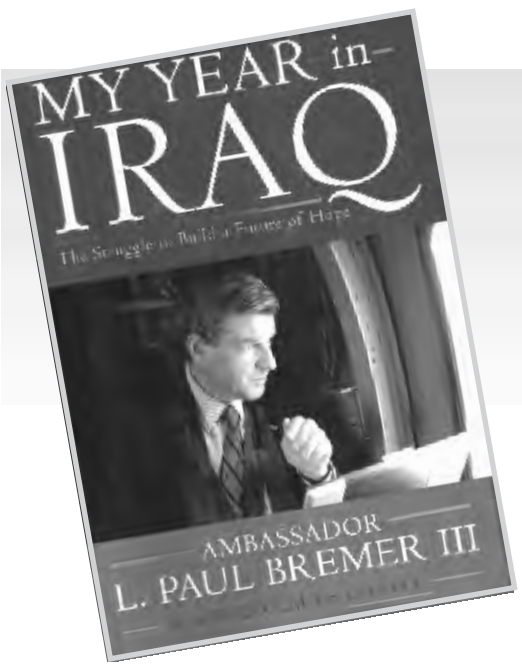

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة/ د. عابد اسماعيل

(الحلقة السابعة و الثلاثون)

إن هدفنا هو زيادة عدد القوات العراقية، ومحاولة استقدام المزيد من القوات الدولية، وإيجاد سبل تجعلنا نضع ضغطاً أقل على قواتنا، ويساعدنا في تقليص دور الولايات المتحدة الأمريكية. كلما كانت عملية بناء القوات العراقية أسرع، انخفضت نسبة القوات الأمريكية التي ستتركُ الخدمةَ من العدد الإجمالي لقواتنا. وشكراً).

قرأتُ المذكّرة مرتين، ثمّ وضعتُها أمامي على المقعد. فقرتان موجزتان. الكثير من المشاكل المضمرة. طلبتُ من كلاي الدخول.

"هذا ما كنتُ أخشى منه،" قال، وهو يقرأ المذكّرة، هازّاً رأسه. "إنهم منشغلون كثيراً بالانتقال الدوري للقوات هناك. إنهم يعتقدون أنه من خلال زيادة عدد القوات العراقية، سيخلق مبرر لخفض عدد قواتنا. إنّ الأمر يزدادُ خطورةً."

ومثلما كنا قد طرحنا، أنا وهو، هناك فرق شاسع بين رقيب أمريكي يقود عربة مقاتلة من طراز برادلي، وبين ضابط شرطة عراقي جديد، لم يستخدم مسدسه السوفيتي الصنع، من طراز مكروف ٩ ملم، سوى بضع مرات. لقد عاد أكثر من ٣٨ ألف عنصر شرطة إلى الخدمة، وكنا نحتاج إلى ٣٥ ألف عنصر آخر، في أقل تقدير. وقد ذكّرني كلاي بأن تقدير بيرني كيريك يشير إلى أن ٤٠ بالمئة ممن انضموا إلى الخدمة ربما يتمّ الاستغناء عنهم بسبب افتقارهم للإمكانيات، أو بسبب انتهاكاتهم لحقوق الإنسان، أو كلاهما معاً. إن الوصول إلى قوة عراقية احترافية ما زال أمراً بعيد المنال.

وقد أوضحت مذكّرة رامسفيلد بأن الضغط الحقيقي كان يتصاعد في واشنطن باتجاه "زيادة عدد القوات العراقية، بحيث "تجعلنا نضع ضغطاً أقل على قواتنا، ويساعدنا في تقليص دور الولايات المتحدة الأمريكية." بالطبع، كان هذا هو الهدف الصحيح. منذ البداية، كنا قد اقتنعنا بأنه في المدى البعيد، يجب على الأمن العراقي أن يعتمد على قوات عراقية. ولكن يجب أن تخضع لتدريب احترافي أولاً. وهذا، كما كنتُ أصر، يحتاج إلى وقت، وإلى سنة على الأقل، حسب آراء خبرائنا.

وكانت سرعة بناء الجيش العراقي تمشي قدماً أيضاً. في آب، كنتُ قد زرتُ قاعدة تدريبهم في قره قوش، في شمال شرق بغداد، ورأيت العمل الممتاز الذي يقوم به الفريق بول إيتون وفريقه مع أول كتيبة للجيش العراقي الجديد. غير أن تجنيد وتدريب جيش محترف كان عملاً شاقاً، يستغرق وقتاً وجهداً. حتى إذا تلقينا مساعدات إضافية سخية، لا توجد ضمانة بأن التحالف سوف يحقق هدف سلوكومب المعدّل، في تدريب سبع وعشرين كتيبة، خلال عام واحد. وسوف يزداد الأمر تعقيداً إذا أضفنا قوات الشرطة، المسلحة تسليحاً خفيفاً، والحرس الوطني العراقي، الذي يكبر باطّراد، إلى تقرير قوات الأمن الكلية في العراق.

"جري، ربما كان عليك أن تأخذ رايات تحذير واضحة، حول هذا الموضوع، عندما تعود إلى واشنطن، لكي تدافع عن ميزانية الدعم الإضافي،" قال كلاي. "وإلاّ فإن هذا الفيلم لن ينتهي نهاية سعيدة."

في هذه الأثناء، كنا نقترب، على ما يبدو، مما أسماه فريق الحكم "حطام قطار" بخصوص عملية كتابة دستور العراق.

كان هذا الموضوع مركزياً في أهداف التحالف الموضوعة للبلاد. بعد مرور حوالي أربعة عقود من الطغيان، فإن استقرار العراق كان متوقفاً أيضاً على إنشاء مؤسسات سياسية قوية، وحماية واضحة لحقوق الأفراد والأقليات. بعد التأسيس لحكم القانون، وتطبيق مبدأ المحاسبة في الحكومة، فإن الدستور يصبح حيوياً في هيكلة المؤسسات العراقية، وحماية حقوق المواطنين.

كانت خطتنا، التي سبق وشرحتها بالتفصيل، في عمود رأي، في صحيفة واشنطن بوست، بعد يوم واحد من خطاب الرئيس، وتنبأتُ بعملية سوف تتبع النموذج الذي كان تكرّس في عام ١٩٢٥ في ظل الحكم البريطاني. إن مؤتمراً دستورياً، مؤلفاً من مجموعة مختارة من العراقيين، من ذوي التمثيل، سوف يكتب مسودة الدستور الجديد، التي ستوضع لاحقاً أمام الشعب، لإجراء الاستفتاء عليها. سوف تُجرى الانتخابات من أجل تشكيل برلمان عراقي سيّد، مؤسس على مبادئ يقرّها الدستور، وسوف يتخلى التحالف عن السيادة لصالح الحكومة المنتخبة.

كنت أعي أنّ تحديد مجموعة ممثلة من العراقيين لكتابة دستور جديد تمثل نوعاً من التحدّي. إن عقوداً من عملي كديبلوماسي كانت تقول لي إن التوصل إلى حلول وسط حول قضايا أساسية متعلقة بالدستور لن يكون سهلاً، وخاصة في مجتمع منقسم ومضطهد مثل العراق. غير أن الدستور يمثل لبنةً حيوية في أي بناء.

كان السيستاني قد أكّد في فتواه التي أصدرها في حزيران بأن يتم انتخاب مؤتمر دستوري، كنا نعلم، أنه سوف يؤخّر عملية تحويل السيادة إلى العراقيين، لأنّ العراق يفتقر إلى آليات أو قوانين انتخابية. كنا قد اقترحنا، ووافق مجلس الحكم على ذلك، أن نسمّي لجنة تحضيرية دستورية للبحث في سبل التقدم إلى الأمام بسرعة.

ولكن في العاشر من أيلول، بدأت الخطط تصطدم بالعثرات. في وقت متأخر من بعد الظهر، حضر إلى مكتبي كل من سكوت كاربنتر، وميغان، وليديا خليل وورومان مارتينز، كل اثنين على حدة. "لقد خرجت اللجنة التحضيرية عن سكّتها،" قال سكوت. "لقد قدمت توصية إلى مجلس الحكم يقضي بأن يتمّ انتخاب المؤتمر الدستوري مباشرة."

عقبة أخرى بحاجة إلى حلّ.

"حسن، إنها فكرة عظيمة ورائعة، أيها السادة،" قلتُ للمجموعة المتحلّقة حول الطاولة الرخامية. "لكننا نعلم إن هذا لا يمكن أن يجري قريباً."

لقد كان خبراء الانتخابات والأمم المتحدة، وحكومات التحالف واضحة جداً في هذا الخصوص: يستغرق الأمر من تسعة إلى اثني عشر شهراً للتحضير إلى انتخابات من هذا النوع. لم يتم إجراء إحصاء منذ عام ١٩٨٧، ولا توجد حدود بين الدوائر الانتخابية، ولا توجد أحزاب سياسة وطنية، ولا قوانين أحزاب سياسية، ولا قانون انتخابات. إن التجربة الوحيدة التي يعرفها العراقيون عن الانتخابات هي انتخابات حزب البعث الشكلية.

"هنا يكمن الأثر الحقيقي لأمر كهذا،" لخّص رومان، "إذا كان الدستور يمثل الخطوة الأولى، وإذا كان لابد من انتخاب مؤتمر دستوري، فيجب أن نتوقّع تأخير تسليم السيادة إلى الحكومة العراقية إلى حوالي سنتين."

وسوف يطيل هذا من أمد الاحتلال أيضاً. كنتُ أشكّ أنّ الرأي العام في كل من العراق وأمريكا سيقبل بذلك. غير أن توصيات اللجنة التحضيرية بشأن مؤتمر منتخب تتماشى مع فتوى السيستاني، وبالتالي فإن الغالبية من أعضاء مجلس الحكم، سوف توافق، على الأرجح، مع العملية، لأنهم لا يستطيعون أن يغامروا علانيةً بالرفض. كنتُ مصمّماً أن لا أسلّم السيادة إلى أمة ممزقة وعنيفة، حتى يتم تأسيس عملية سياسية فاعلة، تؤدي في النهاية إلى كتابة الدستور.

وقد وجد بعض أعضاء مجلس الحكم، وخاصة الجلبي والباجه جي، فرصة في هذه الأزمة. كان اقتراحهم، الذي يذكر بالموقف الفرنسي، يقضي بأن يقوم التحالف مباشرة بتسليم السيادة إلى مجلس الحكم، من دون دستور.

هكذا، حين قام وزير الخارجية كولن باول بزيارة للمنطقة، في أواسط أيلول، وافق، بناءً على توصياتي، على عمليتنا السياسية الأصلية، خلال اجتماع مع مجلس الحكم. وكان باول قد أضاف أنه من "الأهمية بمكان" أن تستند الشرعية الحكومية إلى قاعدة دستورية تقود إلى انتخابات. وقد وصف باول بصراحة، خلال اجتماعه، البديلَ المطروح بتسليم السيادة إلى مجلس الحكم بأنه "غير مقبول على الإطلاق."

غير أنّ معضلتنا تفاقمت بسبب موقف السيستاني الغامض الذي كان يتأرجح بين العزلة الروحية والمساهمة المباشرة في العملية السياسية. بجلبابه الكهنوتي الأسود، ولحيته البيضاء المنسدلة، كان آية الله السيستاني يمثل رمزياً وفعلياً الشخصية الأبرز في الدائرة الانتخابية للنجف المقدسة.

كان آية الله علي السيستاني يمثل أكبر مرجعية دينية، بين الزعماء الشيعة، والرئيس الروحي للحوزة، ذاك المركز المبجّل للتعليم الشيعي منذ قرون، حتى قرر الموالي تحويل هذا المركز إلى إيران عام ١٩٧٩، ناقلين مركز الطائفة الشيعية، عبر الحدود، إلى المدينة الإيرانية، قُم. ويلعب السيستاني دوراً داخل المنظومة الدينية الشيعية يماثل دور البابا في الدين الكاثوليكي. ومثل البابا، لا يتدخل السيستاني مباشرة في المسائل السياسية اليومية، غير أنه يمارس نفوذه، عبر نقاشات خاصة مع أتباعه الأوفياء، أو عبر بعض البيانات والمراسيم العامة.

ولكن في غرفة استماعه الخاصة، في إحدى الأحياء الخلفية الضيقة من مدينة النجف، كان السيستاني يستعرض النقاط الرئيسية للتكتيكات السياسية مع حلفاء له في مجلس الحكم. على سبيل المثال، في الرابع من أيلول، أخبر آية الله السيستاني وفداً من أعضاء مجلس الحكم بأن العراق يحتاج إلى سيطرة أكبر على حدوده، وجهاز استخباري داخلي، أكثر فعالية، وهي إجراءات يمكن أن يراها بعض أتباعه بأنها امتداد لسياسة البعثيين، لكنها تصبح مقبولة لأن السيستاني باركها. بالمقابل، كان السيستاني قد أخبر مجلس الحكم أنه يعارض وجود قوات أجنبية من دول جارة للعراق، مع التحالف في العراق. وقد ساند في هذا الموقف العديد من أعضاء مجلس الحكم.

لم تكن تلك بالأخبار الجيدة في واشنطن. إذ بالرغم من أن البنتاغون ووزارة الخارجية استمرا بالسعي لإشراك قوات تركية في العراق، ماتت تلك المبادرة في أرضها، بسبب معارضة السيستاني لها. إن ملايين الشيعة يعتبرونه المرجعية التقليدية، والمرشد الروحي المعصوم، الذي يجب "الاحتذاء" بحياته وحكمته. كما أنّ الشيعة الموجودين في مجلس الحكم انضموا إلى الأعضاء الأكراد الآخرين، ممن يعارضون إدخال قوات تركية إلى العراق، عبر أراضيهم.

وقد أكد لي هيوم، مع خبراء المنطقة الآخرين في فريق حكمنا، أن الغاية القصوى التي يعمل لها آية الله السيستاني هي شكل من الحكم يختلف كلّياً عن النظام الحاكم في إيران. وأدركتُ، منذ لقائي مع الرئيس وكولن باول وكوندي رايس، في قطر، في حزيران الماضي، أن قلقاً ما كان يخيم في واشنطن تجاه هذه النقطة.

وعقب التحرير مباشرة، كان آية الله السيستاني قد أوضح، بما لا يدعو للبس، وعبر قنوات خاصة، أنه لن يلتقي بأحد من التحالف. وأنا لم أضغط باتجاه لقاء شخصي كهذا. وقد شرح هيوم، الذي يفهم الإسلام والعالم العربي جيداً، هذه الحالة. "لا يمكن له أن يرى علانيةً، وكأنه يتعاون مع قوات الاحتلال، يا جري." قال لي. "لا تزال ظلال عام ١٩٢٠ ماثلة. كما أن عليه أن يحمي صفوفه من شخصيات راديكالية. غير أن آية الله السيستاني سيعمل معنا. إننا نشاطره الأهداف نفسها."

ففي حين كانت وسائل الإعلام العربية والغربية تسلط الضوء على الشرخ الحاصل بين السيستاني والتحالف، كنتُ أتواصل معه، عبر وسطاء، بشكل منتظم، خلال وجود التحالف في العراق، ونناقش قضايا محورية.

السيدعلي السستاني

كولن باول

د.احمد الجلبي

عدنان الباجه جي

يتبع